تحديات التجربة البرلمانية في الكويت

أ.م.وليد سالم محمد
قسم السياسة
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١١/٦/١٦ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/٣/١

ملخص البحث:

كانت ولازالت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تمثل جدلية متناغمة احيانا ومتناقضة احيانا اخرى تتجاذبها بين ذلك وذلك علاقات الصراع والتعاون ، ولاتخرج التجربة البرلمانية الكويتية عن هذا السياق إذ تشهد تحديات وتجاذبات بين اطياف المشهد البرلماني ، وتكمن قوى الجذب لهذا المشهد في تراتبية الجدلية السياسية في العلاقة بين الحكومة والبرلمان والتي تستند في اصولها الى القيم القبلية التي صاغت المجتمع الكويتي وصبغت مشهده السياسي.

ويحاول هذا البحث دراسة المعوقات والتحديات على مستوى القيم والممارسة في مجتمع قبلي مثل الكويت ، تحاول سلطته الحاكمة وقواه السياسية الظهور بمظهرالمجتمع العصري الديمقراطي في منطقة يغلب عليها الطابع القبلي .

The Parliamentary Experience Challenges in Kuwait

Asst. Prof. Waleed Salim Mohammad
Department of Political
College of Political Science / Mosul University

Abstract:

The relation between the two authorities, the legislative and executive, has been, and still, representing a harmonious dialectic sometimes and a contradictory one other time, influenced, between this and that, by the relations of conflict and cooperation. The Kuwaiti parliamentary experience does not go outside this context, as it witnesses challenges and attractions among the parliamentary scene spectra. This lies in the political dialectic hierarchy in the relation between the government and the parliament, which is based in its origins on the tribal values that portrayed the Kuwaiti society and painted its political scene.

This research tries to study the obstacles and challenges on the level of values and practices in a tribal society such as Kuwait, in which the ruling authority and political forces try to look like a democratic modern society in a region where tribal nature prevails.

المقدمة:

يعد النظام البرلماني صورة من صور النظم السياسية التي تنتمي للديمقراطية النيابية، وجوهر هذا النظام يقوم على التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من خلال حق البرلمان في تقرير المسؤولية السياسية للحكومة وسحب الثقة منها، مقابل حق الحكومة في حل البرلمان، وتعد الكويت احدى الدول التي اخذت بهذا النظام .

ولا يجادل أحد في أن الكويت تمتلك أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن هذه الممارسة الديمقراطية يعوزها الكثير من القناعة والايمان بقيم الديمقراطية على مستوى السلطة والنخب السياسية.

وتأتي **اهمية البحث** في محاولة دراسة المعوقات والتحديات التي تتعرض لها التجربة الديمقراطية على مستوى القيم والممارسة في مجتمع قبلي مثل الكويت ، تحاول سلطته الحاكمة وقواه السياسية الظهور بمظهرالمجتمع العصري الديمقراطي في منطقة يغلب عليها الطابع القبلي .

من هنا كانت **اشكالية البحث** تتجلى في ان هذه التجربة ظلت أسيرة المجتمع التقليدي محكومة بقيمه وممارساته المناقِضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما تحكمها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي .

في حين ذهبت **فرضية البحث** الى انه على الرغم من قدم هذه التجربة على صعيد النخب التقليدية الحاكمة إلا أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهمات التحديث وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي ، بالصيغة العصرية الحديثة للديمقراطية.

ولتحليل ما جاء في الفرضية والاشكالية تم تقسيم البحث الى مبحثين اساسيين فضلا عن مقدمة وخاتمة وكالآتي:

المبحث الأول : **تحديات العملية السياسية**
المبحث الثاني : **تحديات الديمقراطية**

المبحث الأول : تحديات العملية السياسية:

تشهد التجربة البرلمانية في الكويت تحديات وتجاذبات بين اطياف المشهد البرلماني تحولت الى جدلية لايكاد ينفصم منها أي مفصل من مفاصل العملية السياسية ، وتكمن قوى الجذب لهذا المشهد في تراتبية الجدلية السياسية في العلاقة بين الحكومة والبرلمان والتي تستند في اصولها الى القيم القبلية التي صاغت المجتمع الكويتي وصبغت مشهده السياسي . ولفهم هذه التراتبية والتحديات انقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وكالآتي:

المطلب الاول : خارطة التجمعات السياسية
المطلب الثاني : التحدي الاول: جدلية العلاقة بين الحكومة والبرلمان
المطلب الثالث : التحدي الثاني: دورالقبيلة في المجتمع الكويتي

المطلب الاول : خارطة التجمعات السياسية:

يعد غياب الأحزاب السياسية المعترف بها قانونياً من أبرز خصوصيات - التجربة الكويتية. وعلى الرغم من أن الدستور لم يجز تكوين أحزاب سياسية فإنه لم يمنع تكوينها صراحة أيضاً. وفي ظل هذه الحالة لم تتشكل أحزاب سياسية، وظل الوضع هكذا منذ بدء الحياة الدستورية النيابية في سنة ١٩٦٣ إلى اليوم. ومن حيث الواقع فإن القوى السياسية (الأحزاب) موجودة وإن لم تكن مرخص بها رسمياً بموجب القانون. وإذا كان هذا اللاحسم الدستوري أو القانوني في المسألة الحزبية لم يمنع الممارسة الديمقراطية أن تأخذ مجراها، فإنه ترك بصمات واضحة على هذه الممارسة، وتجلى ذلك في أمرين أساسيين هما [١]:

١ - أن المعارضة السياسية اتجهت إلى جمعيات النفع العام المهنية والثقافية والدينية حيث وجدت فيها متنفساً لها واتخذت منها في بعض الحالات واجهات اجتماعية لممارسة النشاط السياسي ولاسيما في المراحل السابقة إبان السبعينيات والثمانينيات .

٢ - مرونة خريطة القوى السياسية وعدم وضوح القوى التي تشكلها، إذ يمتد التصنيف السياسي على مساحة واسعة جداً تضم الاسلاميين والقوميين واليساريين والليبراليين والقبليين والمستقلين ومرشحي الحكومة.

وعادة مايعطي المواطن الكويتي صوته إلى احدى هذه المكونات لأسباب مصلحية او قبلية دون أن يعني ذلك أن لديه أي نوع من الالتزام السياسي الذي تعرفه الأحزاب الرسمية في البلدان الأخرى.

وفي هذا السياق الخالي من الأحزاب الرسمية فإن التجمعات السياسية التي تنتهج الحداثة الليبرالية تحاول التنسيق بين مرشحيها الذين يخوضون المعركة الانتخابية على أساس

برامج نابعة من رؤى وأفكار التجمع أو التيار الذي ينتمي إليه المرشح، والمفارقة هنا هي أن تلك التجمعات السياسية ذات الطابع الحديث باتت تلهث خلف التكوينات القبلية التقليدية طمعاً في اللحاق بها على درب الانضباط والالتزام التنظيمي! وهنا تبرز خاصية فريدة للممارسة الديمقراطية الكويتية وهي قدرة التكوينات القبلية العالية على تنظيم صفوفها والتنسيق بين المرشحين من أبنائها وتتفق على اسم مرشحها الذي سيخوض الانتخابات العامة قبل موعدها بوقت كاف، ومن ثم تحسم نتيجة هذه الانتخابات -إلى حد كبير - قبل أن تبدأ، وذلك عبر ما يعرف بالانتخابات "الأولية" أو "الفرعية". وكانت تجرى بشكل قانوني منذ سنة ١٩٧٥ إلى أن حرمها القانون ابتداءً من انتخابات ١٩٩٩ (٢).

رغم أن تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية مازال محظورا في البلاد، فإن الساحة السياسية الكويتية تموج بتكتلات وقوى سياسية فرضت نفسها وتمارس نشاطها بحرية.

ولا شك في أن وجود برلمان ومجالس بلدية منتخبة انتخابا حرا وتمتلك صلاحيات واسعة تصل إلى عزل الوزراء وإسقاط الحكومات ورد القرارات الأميرية يعطي التجربة حيوية متجددة ويزيد من حيويتها ما تتمتع به الصحافة من حرية نسبية.

ورغم عدم الشرعية القانونية لهذه التكتلات فإنه لم يسجل في تاريخ الحكومة أن اتخذت أي إجراء سلبي حيالها، فلم يتم استدعاء مؤسسيها أو التحقيق معهم، كما لم تمس اجتماعاتهم من قريب أو بعيد. وحيث إن السلطات تغض الطرف عن تشكيل التجمعات فقد تشهد الساحة السياسية بين الحين والآخر ظهور تكتلات جديدة يعلن عنها وتتعامل معها وسائل الإعلام وتصدر بياناتها المعبرة عن مواقفها حيال الأحداث التي تشهدها البلاد(٣).

وقسمات الخريطة السياسية في الكويت ذات توجهات غير منسجمة في كل الأحوال إذ يقف فيها العلمانيون و الإسلاميون على طرفي نقيض وهو ما جعل الساحة في حالة حراك دائم يتحول حينا إلى صراع ساخن وأحيانا كثيرة إلى مبارزات في الرأي والتوجه

وتضم الخريطة السياسية الكويتية التيارات والقوى السياسية الاتية (٤):

اولا : الليبراليون:

التيار الليبرالي يضم خليطا من القوميين واليساريين وهو ذو حضور جماهيري لكن ليس بالثقل الإعلامي الذي يعبر عنه، فآلتة الإعلامية تعد قوية لامتلاكه واستحواذه على العديد من المواقع الإعلامية المهمة الخاصة والحكومية ، ويضم هذا التيار:

١ـ المنبر الديمقراطي:

ويعد أكبر تجمع لهذا التيار، ويعده البعض الوجه الآخر لليسار ويسميه البعض بمجموعة "الطليعة" نسبة إلى جريدة الطليعة الأسبوعية الناطقة باسمهم. لكن الأدبيات اليسارية

في خطاب المنبر لم يعد لها وجود خاصة بعد سقوط الشيوعية، وأصبح الخطاب يصب في خانة حقوق الإنسان وحرية الإبداع والفكر وحقوق المرأة.

٢ـ التجمع الشعبي الليبرالي:

وهو تجمع ظهر داخل برلمان عام ١٩٩٩ حيث أعلن عنه ستة نواب وصفوا أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير وليبراليون في الوقت نفسه.

ويتخذ هذا التجمع من المصالح الجماهيرية والشعبية منطلقا لخطابه بقوة ويوصف بأنه ذو نبرة حادة في الطرح ولاذعة في النقد.

٣ـ التجمع الوطني الديمقراطي[٥]

ظهر "التجمع الوطني الديمقراطي" بشكل مفاجيء وأعلن مؤسسوه في مايو/ايار ١٩٩٧ موعدا لإعلان البيان التأسيسي للتجمع.

وضمت لائحة المؤسسين ٧٥ من الشخصيات الأكاديمية والسياسية والإعلامية ورجال الأعمال، وقد وصفهم بعض المراقبين بأنه تجمع جديد لليبراليين، وهو ما نفاه المؤسسون في حينه، وأكدوا أنهم شخصيات مستقلة وأن تجمعهم وطني علني مستقل.

وقد انتظرت الساحة السياسية من هذا التجمع نشاطا واسعا، خاصة أنه يضم شخصيات كبيرة من شتى المجالات والخبرات وحصل على ترخيص إصدار مجلة اقتصادية أسبوعية (المستقبل)، لكن هذا التجمع سرعان ما انحسر وتقوقع على ذاته واصابه الجمود ولم يكن له ظهور واضح في الساحة.

ثانيا : الإسلاميون[٦]

وهم تيار واسع ويضم العديد من القوى المتباينة في الفكر والطرح وهي كما يأتي:

١ـ الإسلاميون المتشددون :

وينقسم الى مجموعتين هما:

أـ التجمع السلفي: ويضم التيار الأكبر من السلفيين، ويتبع جمعية إحياء التراث (من جمعيات النفع العام) التي ترفض ربط نفسها به إعلاميا، إذ يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع العام من التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات .

بـ الحركة السلفية: وهي حركة انشقت عن التجمع السلفي الرئيس إثر خلافات فكرية. وقد قام بتأسيسها عدد من الشخصيات الأكاديمية الإسلامية.

وقد ظهرت الحركة السلفية بداية باسم "السلفية العلمية" ثم غيرت اسمها إلى "الحركة السلفية.

٢ـ الإسلاميون المعتدلون : ويضم كل من

أـ الحركة الدستورية :

وتضم التيار المحسوب على الإخوان المسلمين، وهي منبثقة من جمعية الإصلاح الاجتماعي أوسع الجمعيات في الكويت، ويرأسها الشيخ عبد الله علي المطوع.

بـ الائتلاف الإسلامي الوطني :

وهو يمثل التيار الشيعي الحركي، وقد خاض رموزه انتخابات العام ١٩٩٦م منفردين دون تحالف مع أي من التيارات الموجودة، ويتكون من مجاميع إسلامية ووطنية ، وواجه معادلات صعبة ما بين من هم في أقصى درجات التشدد والليبراليين والحكوميين وهو ما أعطى المنافسة شكلا جديدا.

٣ـ قوى إسلامية ظهرت فجأة ثم توارت بسرعة[٧]

بين الحين والآخر تشهد الساحة الكويتية بروز تكتلات وتجمعات جديدة بقيادة بعض الأفراد، وهي تمثل مجموعات صغيرة لها اجتهاداتها الخاصة وتحدث عند ظهورها فرقعة إعلامية لكنها سرعان ما تتوارى(لفقدان او ضعف القاعدة) وتظهر فقط في المناسبات. ومن هذا النوع:

أـ تجمع أنصار الشورى :

وهو التجمع الذي أعلنه الدكتور عبد العزيز المزيني (أستاذ أكاديمي) في مايو/ أيار ١٩٩٧. ودعا المزيني في بيان تأسيس التجمع إلى استبدال نظام الشورى مكان النظام الديمقراطي، واتهم التيارات الإسلامية الأخرى قائلا "إن تجمع أنصار الشورى يرى أن الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان) وجمعية إحياء التراث الإسلامي (السلفيون) وغيرهما وقعوا في لعبة الديمقراطية، إما عن جهل أو عن تجاهل أو تكتيك سياسي.

بـ تجمع العدالة :

وهو تجمع اعلن في مايو/ أيار ١٩٩٧ ويتكون من مجموعة من الشخصيات المستقلة والأكاديمية التي ادعت "إن هذا التجمع يقوم على قاعدة فكرية أساسها النظرة المستنيرة للإسلام والابتعاد عن الجمود والسير مع حركة التجديد الإسلامية". وكسابقه (تجمع أنصار الشورى) لم يدخل تجمع العدالة في أي محك عملي على الساحة السياسية منذ الإعلان عن تأسيسه، ولم يلبث ان اختفى كسابقه .

ثالثا : الناصريون:

المرة الأولى التي يعلن فيها في الكويت عن تكتل للناصريين كانت في انتخابات عام ١٩٩٢ لكنه مني بخسارة فادحة في الانتخابات طالت رموزه ، وبعد ذلك اضمحل هذا التيار واختفى من الساحة السياسية[٨].

رابعا: التجمع الدستوري:

وهو يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت. وقد شارك في انتخابات ١٩٩٢ ،إلا أن التجمع عزف عن خوض انتخابات عام ١٩٩٦ بطريق مباشر، فقد فضل أن يعمل فيها من وراء الستار بدعم عدد من المرشحين.

خامسا: التجمعات الانتخابية:

تمثل الانتخابات النيابية فرصة مواتية للإعلان عن تشكيلات وتكتلات وتجمعات سياسية، وهو ما يعده بعض المراقبين مختبرا حقيقيا لإفراز تشكيلة حزبية واقعية تجسد معالم الخريطة السياسية للشعب الكويتي.

فبالإضافة للتكتلات القائمة على الساحة تفرز المعركة الانتخابية البرلمانية بالذات تكتلات عديدة قبل الانتخابات ويستمر بعضها تحت قبة البرلمان بعد إعلان النتائج، ففي انتخابات ١٩٨٥ برز ما يسمى بـ"تكتل نواب عام ١٩٨٥" ، لكن هذا التكتل انتهى وجوده على الساحة السياسية بمجرد وصول أعضائه إلى مقاعد البرلمان.

سادسا: تكتلات المصلحة الواحدة[٩]

منذ عام ١٩٩٦تميزت ساحة العمل السياسي ببروز تكتلات من نوع جديد بعيدا عن الأشكال السياسية المألوفة، لم يجمعها تيار فكري او اتجاه سياسي واحد وإنما جمعتها المصلحة الواحدة أو التقليد القبلي الموروث، من أبرز هذه التكتلات:

١ـ تكتل المديونيات:

وقد ضم عددا كبيرا من كبار التجار الذين تكبدوا خسارة مالية فادحة في البورصة عام ١٩٨٣ في مضاربات "سوق المناخ" للأوراق المالية، وبلغت الخسائر يومها ٢٢ مليار دولار، وهو ما اضطر ٩٠٠٠ شخص للاستدانة بقروض متفاوتة كل حسب خسارته وقدرته على السداد.

وشعر أصحاب المديونيات وهم شخصيات اقتصادية كبيرة بأن حل مشكلتهم يكمن في مجلس الأمة، خاصة أنه تم تحويل ٤٥% منهم للنيابة للتأخر في سداد هذه الديون، وهنا قاموا

بتشكيل تكتلهم للدفاع عن مصالحهم تحت قبة المجلس وبالفعل نجحوا في إيصال نائب للمجلس.

٢ـ تيار المتجنسين:

المتجنسون في الكويت هم الذين يطلق عليهم حملة الجنسية الثانية، وقد قدموا إلى الكويت عام ١٩٢٠، وعند إصدار قانون الجنسية في أواخر الخمسينيات لم يعط لهم حق الانتخاب أو الترشيح، وهو ما شكل تمييزا سياسيا وطبقيا داخل المجتمع الكويتي، وانعكس ذلك على طبيعة المشاركة الشعبية للكويتيين.

وقد شكل المتجنسون تيارا التف حول دعم حقوقه السياسية، وأسهم بشكل كبير في فوز المرشحين (من القبائل) الذين حملوا قضيته وأسقط أولئك الذين وقفوا ضد إقرار حقوقه ومنهم النائب عباس مناور رغم أنه يلقب بأنه عضو تاريخي وعريق بالمجلس النيابي من المجلس التأسيسي الأول .

وعلى الرغم من هذه التشكيلة من التيارات والقوى السياسية إلا أن البعض يرى انه توجد كتل سياسية في مجلس الأمة (فضلا عن الأعضاء المستقلين) أهمها([١٠]):

• **الكتلة الإسلامية**: تتكون بشكل أساسي من السلفيين والإخوان المسلمين أو ما يسمى بالجناح السياسي لهم وهي حدس، وهي من أكثر الكتل تأثيرا حيث يبلغ عدد النواب من هذه الكتلة ١٨ نائب بعد انتخابات عام ٢٠٠٦.الذين يشجعون تطبيق قوانين الشريعة كما يشجعون قانون يمنع التعليم الجامعي المختلط.

• **كتلة العمل الشعبي**: تتكون من نواب من جميع أطياف المجتمع الكويتي وتركز هذه الكتلة على قضايا المحافظة على أملاك الدولة وحماية المال العام.

عدد نوابها في مجلس الامة عام ٢٠٠٩ : ٧ نواب. ابرزهم : أحمد السعدون - مسلم البراك - محمد الخليفة - مرزوق الحبيني.

• **كتلة العمل الوطني**: تتكون من أعضاء يعملون لأجل الحريات العامة والاصلاح السياسي. تقف هي وكتلة العمل الشعبي والكتلة الإسلامية على حماية المال العام والحفاظ على أملاك الدوله. وقد كانت كتلة العمل الوطني من أشد مشجعي قانون حق انتخاب المرأة حيث طرحوا القضية للنقاش في المجلس عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥. عدد نوابها في مجلس الأمه عام ٢٠٠٩: ٨ نواب.

وهم: علي الراشد - فيصل الشايع - محمد الصقر - مشاري العنجري - صالح الفضالة - أحمد المليفي - عبد الله الرومي - مرزوق الغانم.

وخلاصة القول ان التنظيمات او القوى السياسية في الكويت يغلب عليها الطابع القبلي او الديني - الطائفي رغم وجود قوى تدعي الليبرالية إلا انها لاتخلو من ملامح القبلية ، وهو ما ينعكس بدوره على قيم الديمقراطية من جهة وعلى مدى وايجابية التفاعل السياسي في الساحة السياسية من جهة اخرى ، الامر الذي سيؤثرعلى مدى ونوعية تعاطي المجتمع بقواه السياسية مع قيم الديمقراطية .

المطلب الثاني

التحدي الاول : جدلية العلاقة بين الحكومة والبرلمان

اتسمت جدلية العلاقة بين الحكومة ومجلس الامة بالتوتر الدائم والحذر المتبادل بين الطرفين، وبدلاً من أن تنتظم العلاقة بين السلطتين على أساس التكامل والتعاون والتوازن، شهدت هذه العلاقة لحظات توتر أكثر مما شهدته من لحظات الانسجام ..

انعكس هذا التوتر الدائم والحذر المتبادل بشكل واضح على سلوك الحكومة تجاه المجلس، كما انعكس على سلوك كثير من النواب والتكتلات السياسية الموجودة داخل البرلمان تجاه الحكومة. فالمجلس في عمومه يخشى أن يتهم بأنه ألعوبة بيد الحكومة ومن ثم فإنه يتشدد، بل يبالغ في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، ويرى أن إحراج الحكومة خير من اتهامه بأنه تابع لها. أما الحكومة فهي تدرك جيداً أن وجود المجلس النيابي يعني أن هناك من يتحمل معها المسؤولية، وأن مناقشة كثير من القضايا بشكل علني تخفف عن الحكومة الضغط الشعبي، لكنها في الوقت نفسه تخشى أن تكون ليبرالية أكثر من اللازم فيخرج الأمر من يدها، فهي وإن كانت تلقى تأييداً عاماً من مختلف أطياف المجلس على صعيد السياسة الخارجية فإنها ترغب في أن يكون لها الدور الأكبر في حسم المسائل الإستراتيجية على الصعيد الداخلي . وفي رأي كثير من المراقبين أن العيب لم يكن في استخدام النواب لحقهم القانوني في مساءلة الحكومة ومحاسبتها عبر أدوات الرقابة البرلمانية، ولكنه كان في المبالغة أو التعسف في استخدام هذا الحق[١١] .

على الرغم من ان النظام السياسي في الكويت حاول ان يرتكز على قاعدة النظام الدستوري بدستوره الذي صدر عام ١٩٦٢ والذي يعد اساس الدولة القانوني الا ان هذا الركن الدستوري للنظام السياسي ظل هشاً ونظرياً في كثير من المسائل ذات المساس ببيت الامارة وافراد الاسرة الحاكمة، وهي بهذا لا تختلف كثيراً عن بقية الدول العربية التي يعلو فيها الحاكم فوق الدستور. وسنلاحظ ذلك في كثير من نصوص الدستور التي في الحقيقة تعطي غلبة للامير على السلطة التشريعية.

وبدءً يمكن ملاحظة ما يأتي على النظام السياسي الكويتي ، بموجب الدستور، تنص المادة (٤) منه على ((الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح)) وهي هنا تؤسس للنظام الوراثي وهذه الوراثة تستمد وجودها من التقاليد القبلية لاسيما عند حصرها في أبناء مبارك الصباح[١٢]. وقد قرر الدستور هذه القاعدة العرفية وبهذا يتبين ابقاء الدستور الكويتي على النظاام الأميري وتعزيزه الجمود المطلق لما احتواه من نصوص متعلقة بهذا النظام[١٣].

ويتبين من ذلك ان دور الأسرة والفرد المنتمي لأسرة لها جذور وأدوار سياسية تاريخية يبرز بسبب غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية المتطورة وغياب نسب التعليم العالي فانه في مثل هذه الحالة يصبح من الطبيعي ان يتعزز دور الاسرة في مثل هذه المجتمعات لانه يصبح السبيل الأمثل لإبقاء حالة الوحدة بين الطوائف والفئات والقبائل غير المتجانسة، وان الشرعية العامة للأسرة تتحول الى مؤسسة متكاملة للحكم تعوض نسبياً غياب التجانس الاجتماعي وغياب المجتمع المدني وضعف المؤسسات السياسية الفعالة[١٤]

فضلا عن ذلك فان الدستور الكويتي حاول ان يتلمس طريقا وسطا بين النظامين البرلماني والرئاسي رغم محاولته الالتصاق بالنظام البرلماني ويتضح ذلك من خلال تغليب سلطة الأمير على مجلس الامة، فبموجب الدستور الكويتي فإن الأمير ومجلس الأمة يتولون زمام السلطة التشريعية بموجب المادتين (٥١، ٧٩)، حيث للأمير حق اقتراح القوانين والتصديق عليها واصدارها او الاعتراض عليها وذلك يعني ان ارادة مجلس الامة بمفردها لاتكفي لخلق القانون، ولابد من ان توافق ارادة الأمير و ارادة المجلس حتى يغدو النص المقترح قانوناً يحمل صفة الامر، وهذا بحد ذاته تدخل في عمل السلطة التشريعية التي يفترض بها انها تمثل الشعب ، كما نصت المادة ((١٠٢)) من الدستور على عدم امكانية اسقاط الوزارة بكاملها بقرارعدم الثقة الذي يصدره مجلس الامة (تحريك المسؤلية السياسية) والاستعاضة عن ذلك الاصل البرلماني بنوع من التحكيم يحسمه الأمير بما يراه محققاً للمصلحة العامة(والتي غالبا ماتنتهي بحل مجلس الامة) .

فضلا عما للأمير من اختصاصات تعيين الوزراء وعزلهم ومسؤوليتهم امامه[١٥] وهذه السلطة وحدها تشير الى الدور الكبير الذي يلعبه الأمير في ما يتعلق بشؤون الحكم، كما ان بمقدوره ان يحول دون صدور أي تشريع لا يريده فضلا عن كثير من السلطات التي يمكنه التصرف بها دون رجوع سابق الى مجلس الأمة مثل اختيار نائب الأمير واعلان الحرب

الدفاعية واعلان الحكم العرفي وابرام المعاهدات. وهذه الصلاحيات الواسعة تعد خطرا على حقوق الافراد وحرياتهم وخروجا على مفاهيم الحكم النيابي[١٦].

من جهة اخرى فان الدستور امام كل هذه السلطات والصلاحيات الواسعة للأمير فانه يحدد بالمادة (٥٤) ان ذات الامير مصونه لاتمس. وفي الوقت نفسه يحدد الدستور ان السيادة للأمة وهي مصدر السلطات جميعا في حين ان مجلس الامة الذي هو يمثل السلطة التشريعية مكون من اعضاء منتخبين واعضاء معينين[١٧] وهذا يخالف القاعدة البرلمانية اذ لا يمكن ان يكون الوزراء من خارج اعضاء البرلمان، ومن ثم فان النص على جواز تعيين الوزراء من غير اعضاء مجلس الأمة فسح المجال امام الاسرة الحاكمة لاشغال مناصب وزارية وهذا هو الطريق الوحيد امامهم للمشاركة في الحكم([١٨])، نظرا لما هو معروف من عدم جواز ترشيح انفسهم في الانتخابات ومن ثم فهم يشغلون وظيفتين فهم اعضاء في المجلس بحكم وظائفهم بجانب وظائفهم الوزارية وهذا يخالف الاعراف البرلمانية[١٩] بمعنى اخر ان المعادلة السياسية في الكويت تقوم على المحافظة على مؤسسة الاسرة الحاكمة مع بذل الجهود لتجديد حقوقها وتنظيم دورها[٢٠]، وهذا خرق واضح لمبدا سيادة الأمة من جهة ومن جهة اخرى يعبر عن غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في كثير من الامور، وصلاحيات الامير بوصفه رئيس الدولة الاعلى وهذا ايضا يتعارض مع نص الدستور الذي يقول بمبدا الفصل بين السلطات او بمبدا التعاون والتوازن بين السلطات[٢١] هذا من جانب.

ومن جانب اخر فانه بسبب عدم التوازن والتعاون بين السلطتيين التشريعية والتنفيذية يلاحظ وجود حالات من عدم الاستقرار السياسي تشهده الكويت بين مدة واخرى، فقد مرت على الكويت منذ وضع الدستور عام ١٩٦٢ اربع ازمات حقيقية على الصعيد الديمقراطي أدت الى تعطيل العمل بالدستور، الاولى عام ١٩٦٧ حينما زورت الانتخابات، فيما حل البرلمان وعطل العمل بالدستور خلال المدة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ١٩٨٦ - ١٩٩٢، وتخللت هذه المدة مواجهات أمنية وخرجت التجمعات السياسية تطالب باعادة العمل بالدستور، كما تعرضت الحريات العامة خلال مراحل الحل غير الدستوري لمجلس الأمة للتقييد وفرضت رقابة مسبقة على الصحف، ومنذ عودة الحياة البرلمانية عام ١٩٩٢ تم انتخاب ستة مجالس للأمة إنتهت خمسة منها بالحل الدستوري اعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والسبب يرجع الى تعاظم الدور الرقابي بمعنى اخر الدور الناقد لسياسات الحكومة واسلوبها في إدارة البلاد[٢٢].

ومن جهة اخرى فان تحريك المسؤلية السياسية للبرلمان تجاه الوزارة يبقى مقيداً برغبة الأمير فعلى الرغم من تعدد الأزمات إلا أن الإشكالية تكمن في أن الأزمات السياسية تمر في كل مرة بالتسلسل ذاته ومن غير المحتمل ان يطرأ تغيير على هذا النمط وذلك نتيجة للخلل الاصلي في صلب النظام السياسي، فبقطع النظر عن مواد الدستور وما يتيحه للبرلمان من قدرة على سحب الثقة من احد الوزراء او الحكومة كلها او رئيسها الذي هو ولي العهد فان الدستور والامر الواقع يشير الى ان القرار الاخير يظل دائماً في يد امير البلاد الذي يملك رفض اجراء اي تغيير وزاري مقابل الاسراع في حل البرلمان، وعند المقارنة بين حالة اقالة الوزارة وحالة حل مجلس الامة نلاحظ بان الوزارات لم تقال ابدا باستثناء واحدة في عام ١٩٦٥ على خلاف حال مجلس الامة الذي تعرض للحل عدة مرات كما مر بنا سابقا[٢٣].

وبخلاف المتعارف عليه في النظم البرلمانية فان صلاحيات مجلس الامة في الكويت تقتصر من الناحية الفعلية على المهام التشريعية والرقابية ولا تمتد هذه الصلاحيات الى القدرة على تصحيح مسار السلطة التنفيذية، ومن هنا تتعدد الازمات مع كل خلاف حيث لا يملك البرلمان مصادر قوة فعلية تمكنه من اجبار الحكومة على التراجع عن قرارها، لذا يلجأ البرلمان دائما الى اسلوب الاستجوابات البرلمانية(تحريك المسؤلية السياسية) بالتوازي مع اثارة حملة إعلامية وتأليب الراي العام على الحكومة في الموضوع محل الخلاف[٢٤] لذلك يلجا الامير الى حل المجلس، وفي خلال المدة ١٩٦٣ - ٢٠٠٣ عاشت الكويت حالي ٢٥ سنه ببرلمان و١٥ سنه بدون برلمان اي بنسبة ٦٥% الى ٣٥% تقريبا وهذا يعني عدم قناعة السلطة بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة ، كما أنها قامت في غياب مجلس الأمة بإصدار قانون الانتخابات رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥ دائرة بحجة أن يكون التمثيل النسبي للناخبين حقيقياً، ولكن الواقع هو أن زيادة عدد الدوائر يضمن تحقيق نتائج أفضل لصالح الحكومة، إذ ظل الخلل في التمثيل النسبي للناخبين قائماً، والدليل هو أن الصوت الواحد في بعض الدوائر يقابله ثلاثة أصوات في بعضها الآخر، في حين أصبح من السهل التأثير في الاختيار الشعبي مع قلة عدد الناخبين في كل دائرة، حتى إن صوتاً واحداً فقط يمكن أن يرجح الكفة لصالح أحد المرشحين، فضلاً عن آثار سلبية أخرى من أهمها أن صغر عدد الناخبين في الدائرة يتيح فرصة كبيرة لدعم النزعات الفئوية والقبلية ويقلل من فرص نجاح العناصر المتميزة[٢٥].مما زاد من نفوذ القبائل وفسح المجال لنواب الخدمات مما ساعد على استشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة[٢٦].

الا ان مجلس ٢٠٠٦ نجح في ادخال التعديل على نظام توزيع الدوائرفأصبحت بعد التعديل خمسة دوائرومن ثم تقلل من فرص اعتماد المرشح على مجموعات صغيرة من

الناخبين الموالين له طائفيا او قبليا او مصلحيا .. لكن التخريب السياسي الذي جرى خلال ما يزيد على ربع قرن من الزمن نتيجة لنظام الدوائر الخمس والعشرين الصغيرة لا يمكن أن يزول خلال مدة وجيزة أم نتيجة لهذا التعديل [٢٧].

من أجل ذلك ترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصة أن الحكومة هي صاحبة الكفة الراجحة في تحديد شكل التركيبة النيابية للمجلس وفي ضبط أدائه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وخلاصة القول يتضح من التحليل السابق أن التوتر الدائم بين الحكومة والمجلس تقف خلفه عوامل هيكلية تقبع في البنية المؤسسية للعملية السياسية، وتأتي الأزمات الطارئة وبعض الاعتبارات والمصالح الخاصة إلى جانب قصور في الأداء هنا أو هناك لتكون بمثابة عوامل مساعدة على ظهور التوتر بين السلطتين واستمراره وإعادة إنتاج سلبياته دون توقف، الأمر الذي دفع البعض إلى المناداة بالإصلاح على أساس إيجاد آلية دستورية تحكم علاقة أعضاء الحكومة والمجلس من جهة، وتؤدي إلى تكامل عمل السلطتين باتجاه حل المشاكل بيسر من جهة أخرى، فضلاً عن ضرورة أن تنتهج الحكومة والمجلس سلوكاً توافقياً بعيداً عن التشنج والحساسية المفرطة، وأن تسمح بمساحة أوسع من الحرية ودور أكبر للقوى الوطنية كي تقوم بتوعية المجتمع بثقافة الاختلاف، حتى تتبلور رؤية شعبية تكون أداة ضغط على مواقف النواب في المجلس وعلى أداء الحكومة في آن واحد.

المطلب الثالث:
التحدي الثاني: دورالقبيلة في المجتمع الكويتي

تعد القبيلة أساس المجتمع الكويتي، فهي تشكل نسيجه الاجتماعي، و اساس التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بكل ما يعنيه مصطلح القبيلة بوصفها وحدة قرابية تقوم على رابطة الدم والنسب متضامنة في وظائف الانتاج والاستهلاك[٢٨] ويمكن القول إنها تشكل أيضا معظم ملامح البرلمان وتتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها.

ولا شك في أن احتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصيلة قد حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة. شيخ القبيلة أو مجلس حكمائها وكبارها يحظون باحترام الجميع وطاعتهم، والترابط الاجتماعي المتين بين أبنائها في السراء والضراء، والتكافل والتعاضد في كل الأحوال الاجتماعية والسياسية حفظ للقبيلة لحمتها القوية ونسيجها المتين.

وتعد الديوانية من سمات المجتمع الكويتي منذ نشأته، فهي من لوازم القبيلة وملتقى أبنائها وزوارهم في كل المناسبات. وتعد منتدى ثراً للنقاش على امتداد العام وتحتل السياسة

جانبا كبيرا من هذه المناقشات خاصة ما يتعلق بالانتخابات البلدية والبرلمانية. وفي موسم الانتخابات تتحول الديوانيات إلى غرف عمليات لا تتوقف لمساندة المرشح المتفق على دعمه من القبيلة[٢٩].

ويمكن القول إن معظم ملامح البرلمان يتم تحديدها عبر ديوانيات الكويتيين، فهي تشهد فعاليات انتخابات حقيقية من حيث الترشيح والتصويت وإعلان النتائج عبر اللجان المشرفة وهنا تبرز خاصية فريدة للممارسة الديمقراطية الكويتية وهي القدرة العالية للتكوينات القبلية على تنظيم صفوفها والتنسيق بين المرشحين من أبنائها وتتفق على اسم مرشحها الذي سيخوض الانتخابات العامة قبل موعدها بوقت كاف، ومن ثم تحسم نتيجة هذه الانتخابات - إلى حد كبير - قبل أن تبدأ، وذلك عبر ما يعرف بالانتخابات "الأولية" أو "الفرعية". وكانت تجرى بشكل قانوني منذ سنة ١٩٧٥ إلى أن جرمها القانون ابتداءً من انتخابات ١٩٩٩[٣٠]. ومن المفارقة أن التجمعات السياسية ذات الطابع الحديث باتت تلهث خلف التكوينات القبلية التقليدية طمعاً في اللحاق بها على درب الانضباط والالتزام التنظيمي ، فضلا عن ذلك فإن أن قواعد الانتخابات الفرعية هي نفسها قواعد الانتخابات النيابية العامة تقريباً، الأمر الذي يؤكد أن التكوينات القبلية التقليدية لديها القدرة على استيعاب معطيات الحداثة السياسية وتوظيفها لتكريس الامتثالية لنموذجها القيمي الموروث، وليس بالضرورة بما يتوافق مع منطق تلك الحداثة السياسية.

وتحظى الانتخابات الفرعية بقدر كبير من الجدل السياسي والاجتماعي والفكري، والآراء بشأنها منقسمة بين مؤيد ورافض ، فالمؤيدون لها يرون أنها بديل جيد يقوم بتوجيه العملية السياسية في ظل غياب الأحزاب، وأنها أداة فعالة لتوصيل مفاهيم الديمقراطية للتجمعات القبلية، كما أنها تقلل عدد المرشحين وتيسر الاختيار من بينهم وتحافظ على الأصوات من التفتت. اما الرافضون فيرون أن الانتخابات الفرعية تعزز النعرة القبلية وتعمق الانقسامات الأفقية والرأسية في المجتمع، فضلاً عن عدم دستوريتها طبقاً للمادة (٨٠) التي قضت بأن تكون الانتخابات سرية ومباشرة وذات مرحلة واحدة، في حين تضيف الانتخابات الفرعية مرحلة أولى تسبق الانتخابات العامة وتؤثر في نتائجها قبل أن تبدأ ، ورغم التحريم القانوني للانتخابات الفرعية فإن القبائل تجريها بشكل غير معلن تجنباً للمساءلة كما حدث في انتخابات ١٩٩٩، بل إن التحريم دفع بعض القبائل للتفنن في كيفية توظيف بعض التقنيات العلمية والمعلوماتية المتطورة من أجل التحايل على القانون، فبعض القبائل اجرت انتخاباتها الفرعية سنة ١٩٩٩ بأسلوب "العينة العشوائية اعتماداً على برنامج معلوماتي مصمم على الحاسوب يحتوي على البيانات المتعلقة بالناخبين كافة ، في حين لجأت قبائل اخرى الى

استغلال قانون المبرات الخيرية (الذي يجيز تشكيل مؤسسات خيرية ضمن اطـــار مؤســـسات الجتمع المدني)مخرجاً من المأزق، فأسست مبرة خيرية وطلبت إجراء استفتاء لاختيار أعضاء مجلس إدارتها الذين هم مرشحو انتخاباتها الفرعية، وبذلك تمكنت من إجرائها تحـــت غطـــاء قانوني مستعار[٣١] ،وهذا يعني امكانية استخدام بعض أدوات الحداثـــة -الـــسياسية والعلميـــة والمعلوماتية أيضاً- و توظيفها لإحياء وتجذير ممارسات عريقة في تقليديتها، وأســـهمت فـــي تكريس قوة القبيلة ليس بوصفها وحدة أساسية في البناء الاجتماعي فقط وإنما بوصفها وحـــدة سياسية أيضاً .

ولكن السمة المميزة لنواب القبائل انهم معروفون بأنهم نواب خدمات ومؤيدون أقويـــاء للحكومة، لكن الصورة تغيرت بعض الشيء منذ عام ١٩٩٢ حين برز تيار شبابي مثقف بين القبائل أحدث نقلة مهمة ومحورية في توجه نواب القبائل إذ أصبح اغلـــبهم نـــواب مواقـــف وقضايا يعارضون الحكومة في العديد من القضايا ومعظمهم اصحاب توجهات إسلامية[٣٢].

وصفوة القول فإنه رغم التحديث والتطور يبقى للقبيلة شأن كبير في مخـــاض العمليـــة السياسية في الكويت وبقية دول الخليج ، إذ انها الرحم الطبيعي للمجتمع فلايمكن الانسلاخ منه بسهولة، ومن ثم ينعكس دورها سلبا او ايجابا على فاعلية العملية السياسية واداء المؤســـسات الرسمية.

المبحث الثاني : تحديات الديمقراطية:

بعد مضي ما يقارب من سبعة واربعين عاما على تأسيس مجلس الامة في الكويت ،إلا أن قيم الديمقراطية لاتزال تعاني عدم الرسوخ في المجتمع الكويتي، فترسبات القبلية ، والعقلية الابوية الوصائية لاتزال ماثلة على ارض الواقع ، الامر الذي يعني وجود مجموعة تحـــديات او عقبات امام رسوخ قيم الديمقراطية في المجتمعات العربية عموما والخليجيـــة خـــصوصا، ولإلقاء الضوء على هذه التحديات تم تقسيم المبحث الى مطلبين وكالاتي:

المطلب الاول: تحدي المشاركة السياسية للمرأة

المطلب الثاني : تحدي قيم الديمقراطية

المطلب الاول: تحدي المشاركة السياسية للمرأة:

تؤدي المرأة الكويتية دورا مهما في الحياة العملية والأسرية، فهي تسهم بنـــسبة ٣٦% من قوة العمل، و٦١% منهن حاصلات على مؤهل جامعي وهو ما يعني ارتفـــاع مـــستواها التعليمي. كما وصلت نسبة الإناث في الجامعة ٦٩% ، وقد شهد الكثيـــرون بكفـــاءة المـــرأة الكويتية وقدرتها على خوض الحياة السياسية بعـــد نجاحهـــا الكبيـــر فـــي الحيـــاة العمليـــة

والاجتماعية، ففي دراسة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية عن قياس توجه الرأي العام لدور المرأة في النشاط التعاوني أظهر أن ٥٥% من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية يرون أن المرأة أفضل من الرجل في بعض الأنشطة التعاونية وأيد هذا الرأي ٥٧% من طلبة الجامعات و٩٢% من العاملين في جمعيات النفع العام في حين أكد ٦٤% من الجمهور العادي قدرتها على إدارة الجمعيات(٣٣).

وتؤكد الخريطة السكانية للشعب الكويتي أن غياب المرأة الكويتية عن المشاركة السياسية يعني أن أكثر من نصف السكان الكويتيين محرومون من اختيار برلمانهم الذي يشرع من القوانين ما يهم المجتمع كله رجالا ونساء، فالإحصائية السكانية السنوية الرسمية لعام ٢٠٠٢ تبين أن تعداد الكويتيين بلغ ٨٨٤ ألفا و٥٥٠ فردا بينهم ٤٤٦ ألفا و٦٩٨ امرأة، أي بزيادة مقدارها ١٢٨ ألفا و٤٦ امرأة(٣٤).

وعلى الرغم من هذا الحضور الكبير للمرأة في المجتمع الكويتي الا ان حظوظها السياسية تكاد تكون معدومة ، بل كانت معدومة فعلا حتى وقت قريب لولا الضغوطات الخارجية التي تعرضت لها دول الخليج بشأن اعطاء المرأة حقوقها السياسية سواء في الكويت او في بقية دول الخليج العربي . وفي هذا الشأن يذكر احد الاكاديميين الكويتيين والذي عمل مستشارا في مجلس الامة الكويتي للمدة ١٩٩٢-١٩٩٦ ان وفود الكونكرس الامريكي كانت في كل زيارة تضغط باتجاه منح المرأة حقوقها السياسية وضرورة اشراكها في مجلس الامة ومن ثم فإن القراريين الاميريين عام ١٩٩٩ بشأن اشراك المرأة في العملية السياسية واللذين رفضهما مجلس الامة يأتيان في هذا الشأن (٣٥). كما ان قرار مجلس الامة في٢٠٠٥ بشأن السماح للمرأة بالتصويت في الانتخابات والترشيح لعضوية مجلس الامة لايخرج عن ذلك ايضا.

وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة الكويتية لم تستطع الولوج الى مجلس الامة الا في عام ٢٠٠٩ وبمشاركة اربع نساء، وسبب ذلك هو عدم قناعة المجتمع الكويتي من الناحية الفعلية بدور المرأة في المجتمع فكيف بدورها في الحياة السياسية ، ومبعث ذلك هو سيطرة العقلية القبلية من جهة والمفهوم المبتسر والمشوه لقوامة الرجل فضلا عن مفهوم الدورالابوي للرجل في المجتمعات العربية عامة والخليجية خاصة من جهة اخرى .

والحقيقة ان الرفض الاساس لمشاركة المرأة في الحياة السياسية جاء من داخل مجلس الامة من تيار شعبي قوي يمثلهم الإسلاميون والقبائليون بالدرجة الاولى ،و في مقابلهم مجموعة الناشطات في الجمعيات النسائية والتيار الليبرالي وبعض الإسلاميين الذين لا يمثلون ثقلا مرجحا .

ويستند المطالبون بحقوق المرأة السياسية إلى الواقع الموجود في معظم الدول الإسلامية

التي تتمتع فيه المرأة حقوقها السياسية كافة، كما يستندون إلى فتاوى علماء الإسلام التي تعمل بها كثير من الحركات الإسلامية في العديد من البلاد العربية والإسلامية مثل الإخوان المسلمين في مصر والأردن واليمن وغيرها.. وكان أحدث هذه الفتاوى فتوى يوسف القرضاوي على هامش مؤتمر تحرير المرأة الذي عقد بالقاهرة في ٢/٢٢ /٢٠٠٣ والتي قال فيها "إن عدم السماح للمرأة الكويتية بالمشاركة في الحياة السياسية غير مبرر شرعا وهو نوع من كتمان الشهادة."

فتوى القرضاوي تلقفها بعض النواب الليبراليين المتحمسين للقضية، في حين رفضها الاسلاميون المتشددون بحجة ان العادات والتقاليد الكويتية تتعارض مع اعطاء المرأة حقوقا سياسية، وعدها النواب الديمقراطيون متماشية مع فتاوى الأئمة والكتل السياسية في الدول التي بها إسلام سياسي مثل مصر والأردن وإندونيسيا. في حين قوبلت فتوى القرضاوي بالرفض من قبل الإسلاميين الذين تفاوتت تعليقاتهم بين رفض الفتوى مع احترام صاحبها تارة وبين الهجوم على صاحبها تارة اخرى . فبينما عدها بعض نواب الاخوان في غير وقتها وغير محلها، عدها اخرون لا تخص الكويتيين بل تخص القرضاوي نفسه، مشيرا إلى أن هناك فتاوى كثيرة مشابهة ولكن العادات والتقاليد الكويتية تتعارض مع إعطاء المرأة حقوقا سياسية بحجة ان الوقت غير مناسب لإعطائها حقوقا سياسية، ويرى اخرون أن المرأة بحاجة أولا للمشاركة في جمعيات النفع العام الاجتماعية والثقافية والفكرية حتى تتأهل من ثم للمشاركة في القضايا السياسية[٣٦].

ويؤكد الدكتور محمد الطبطبائي عميد كلية الشريعة "أن هيئة الإفتاء بالكويت أصدرت فتواها بتحريم المشاركة البرلمانية للمرأة سواء بالترشيح أو الانتخاب وهو ما أرجحه في هذه المسألة."(والقول لطبطبائي)[٣٧].بينما يذهب اخرون الى عدم جواز مشاركتها بحجة ان ذلك لا يتفق مع فطرتها التي فطرها الله عليها" هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يصفون عضوية المجلس البلدي بأنها من الولايات العامة التي لا يجوز للمرأة توليها[٣٨].

في حين يرى رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية وهو أحد مراجع الإفتاء في الكويت (مقرب من الإخوان) أنه "يجوز للمرأة أن تنتخب أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) إذا حققت الشروط الشرعية.. ولا يجوز لها أن تترشح لاعتبارات شرعية واجتماعية ووظيفية". لكن رأيه لم يحظ بالقبول مثل فتوى القرضاوي من جميع التيارات الإسلامية على اختلافها[٣٩].

وبين العاملات في حقل العمل الإسلامي الاجتماعي والدعوي والتعليمي كانت خولة العتيقي عضوة اللجنة النسائية بجمعية الإصلاح الاجتماعي (إخوان) هي الإسلامية الوحيدة التي جهرت بصوتها مخالفة التيارات الإسلامية في موقفها وقالت بكل وضوح: إن قيادات

الإخوان المسلمين والحركة السلفية في الكويت ترفض الحقوق السياسية للمرأة ليس من منطلق رؤية شرعية وإنما من منطلق الرؤية السياسية والأعراف والتقاليد مؤكدة أن غالبية نواب البرلمان لديهم قناعة بأهمية العمل السياسي للمرأة لكن ما يعوقهم التزامهم أمام ناخبيهم الذين تبني غالبيتهم موقفهم على رؤية اجتماعية وسياسية وتؤكد "أن من يرفض حقوق المرأة السياسية بحجة درء المفاسد أو سد الذرائع كلامه مردود عليه وأن مجلس الأمة (٥٠ نائبا) لن يستوعب سوى امرأة واحدة أو اثنتين" وأكدت "أن الإسلاميين خسروا برفضهم حقوق المرأة[٤٠]."

وعلى الرغم من مشاركة المرأة الكويتية الا ان حظوظها في العملية السياسية ما زالت ضعيفة، والمفارقة ان الناخبة الكويتية لم تصوت للمرأة وانما صوتت للرجل وبحسب بعض الدراسات يعود ذلك لجملة امور اهمها [٤١]:

١- ان المرأة حديثة عهد بالتجربة البرلمانية ومازالت ثقافة النساء ترى ان الرجل اقدر من المرأة في المجال السياسي.

٢- كما ان البرامج التي قدمتها النساء لم يكن فيها اختلاف عما قدمه الرجال منذ زمن كبير، فلم يجد الناس شيئا مختلفا يذكر حتى يقبلوا على انتخابهن.

٣- ثقافتها الاجتماعية تغلب على وعيها ،كما ان عدم قدرتها على التغيير في طريقة طرحها للافكار اثبت للناخبين انها غير قادرة على التطور واتخاذ القرارات.

٤- ان أغلبية النساء نزلن مستقلات ولا يتبعن تيارا أو غيره في حين ان الرجال تسندهم القبيلة او التيار السياسي.

٥- كما ان تسليطها الضوء في طروحاتها وبرامجها الانتخابية على المرأة فقط هو خطأ كبير بحد ذاته، فالرجل والمرأة يدخلان في بند الانسانية ودخولهما مجلس الأمة لا ينبغي ان يكون على اعتبارات الجنس .

ومما تقدم يتضح ان المجتمع الكويتي ما زال لايتحمل قيم الحياة الديمقراطية بما فيها مشاركة المرأة السياسية، وانخراطها في العمل السياسي، ويبدو ان العقلية القبلية هي الطاغية بما فيها من نظرة متدنية للمرأة في مجتمع تشكل النساء اكثر من نصفه ، والذريعة في ذلك القيم الديني تارة ة والقيم القبلية تارة اخرى ، والحقيقة هي عدم الايمان بقيم الديمقراطية.

المطلب الثاني : تحدي قيم الديمقراطية:

أولا: الضغوط الداخلية:

تتسم الحياة الديمقراطية في مختلف بلدان العالم بالجدل الدائم والصراع السياسي بشأن مختلف القضايا والمواضيع التي تتعلق بالجوانب السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية، وليس

هناك من توافق تام في أي مجتمع، حتى المجتمعات المحكومة بأنظمة شمولية أو ديكتاتورية، بشأن مختلف القضايا

بيد أن المشكلة في الكويت أن التجربة الديمقراطية، على الرغم من مرور ٤٩ عاما على تأسيس الحياة الدستورية في البلاد، إلا انها لم تتطور بشكل يؤدي إلى خلق مؤسسات ديمقراطية مهمة يمكن أن تسهم في تطوير أداء مجلس الأمة والحكومة، فهناك غياب للأحزاب السياسية المؤطرة قانونيا، بمعنى تأسيسها بموجب تراخيص قانونية واضحة، ولا يمكن الزعم بأن وجود تنظيمات وقوى سياسية شبه معترف بها من قبل النظام السياسي، يغني عن الأحزاب المرخصة، حيث إن المطلوب توفير قانون مستند على الدستور ونصوصه وقيمه يمكن من تأسيس الأحزاب الوطنية وليس بموجب قيم دينية أو طائفية أو نزعات قبلية أو عشائرية[٤٢].

من جانب آخر أدى التوسع الديمغرافي في البلاد منذ تأسيس الحياة الدستورية في أوائل الستينيات من القرن الماضي ودخول فئات عديدة في المجتمع الكويتي نتيجة لعمليات التجنيس الواسعة التي جرت آنذاك ، أدى إلى انقلاب في المفاهيم السياسية والقيم الاجتماعية، فضلا عما واكب ذلك من انغماس الدولة بسياسات اقتصادية ريعية كرست قيم الاستحواذ والانتفاع من موارد وأصول وممتلكات الدولة دون تقديم أي جهود تذكر.. ولاشك أن هذه التحولات الديمغرافية المواكبة لسياسات اقتصادية تعزز مفاهيم الرفاه والاتكال على موارد الخزينة العامة قد أحبطت إمكانيات خلق مجتمع مدني عصري مسؤول ويتكل على قيم الجهد والمثابرة والمبادرة والابتكار.. ولذلك فإن المجتمع السياسي اندفع من أجل تحقيق مطالب شعبية وتحصيل ما يمكن من أجل تنفيع القواعد الانتخابية أو الفئوية[٤٣].

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد أن النظام السياسي في الكويت قد شجع على هذه النزعات السلبية من أطراف سياسية عديدة، سواء بعلمه أم نتيجة لسياساته، كما ان تعديل نظام الدوائر الانتخابية في عام ١٩٨٠ من عشر دوائر إلى خمس وعشرين دائرة، قد فتت أعداد الناخبين وحولهم إلى مجموعات صغيرة محكومة بهموم صغيرة لا ترقى إلى الاهتمامات الوطنية الواسعة أو الأساسية، ناهيك عما لهذا التعديل من نتائج سلبية على النظام الانتخابي، خصوصاً وأن القاعدة الانتخابية في البلاد محدودة وكانت أيضا تفتقر للتمثيل الشامل للشعب الكويتي نتيجة عدم تمكين المرأة من الانتخاب آنذاك. إن من أهم مسببات عدم الاستقرار السياسي او عدم التوافق السياسي بين الحكومة ومجلس الامة في الكويت هو استخدام عدد من النواب لأداة الاستجواب، وهي أداة دستورية مشروعة استخدمت على مدار الفصول التشريعية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٣؛ بعد انتخاب أول مجلس تشريعي في البلاد بعد إقرار الدستور عام ١٩٦٢، لكن هذا الاستخدام للاستجواب تحول في السنوات الأخيرة إلى أداة للابتزاز السياسي

في احيان كثيرة ولاسباب شخصية غالبا ، فضلا عن اسلوب الحكومة في التعامل مع هذه الاستجوابات ، إذ ترتبك وتزاداد وتيرة الانفعال في صفوفها وتندفع في محاولات لتفاديها من خلال عمليات تدوير الوزراء أو دفعهم للاستقالة أو الإقالة، وهو ما يمثل محنة للحياة الديمقراطية و يكرس تراجع الأداء الديمقراطي والحكومي على حد سواء، من أجل إرضاء أطراف قبلية أو طائفية أو سياسية(٤٤).

لكن يجب ان لايدفع ذلك نحو اليأس والقنوط وتكريس الأمر الواقع في الحياة السياسية، إذ أن الديمقراطية لا يمكن أن تنتعش إلا بفهم أدواتها وآلياتها، كما يجب على المجتمع أن يسعى إلى تعزيز دور الصحافة الحرة والثقافة الإيجابية وتمكين المثقفين والمبدعين للتعبير عن مواقفهم وقيمهم تجاه الحياة، كما أن قيام أحزاب سياسية ذات توجهات وطنية تستلهم القيم الإنسانية المعاصرة يشكل ضمانات مهمة للحد من التأثيرات السلبية التي تأتي من ممارسات العاملين في مجالات الحياة السياسية المختلفة، وعند العودة لمسألة الديمقراطية في الكويت فإن من المهم التذكير بمشكلات الخطاب السياسي الذي تتبناه القوى السياسية في البلاد، والذي لا يزال خطاباً أصوليا سواء من حيث المفاهيم الدينية أو القومية، مما يتطلب مراجعات فكرية تؤدي إلى فهم أفضل للقضايا الكويتية من خلال تقييم واقعي للتحديات التي تواجهها البلاد في هذا المحيط الإقليمي الصعب.

ثانيا: الضغوط الخارجية(٤٥)

إضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه عملية التحديث السياسي في الكويت ، هناك ضغوط خارجية تعكس بدورها جملة من التحديات في هذا السياق، ولكنها تعمل في اتجاهات متعارضة. فبعضها يدفع نحو مزيد من التحديث وتوسيع نطاق المشاركة السياسية بإقرار حق المرأة في الترشيح والتصويت في الانتخابات مثلاً، وبعضها الآخر يرغب في تجميد هذا الحق ولو إلى حين، وهذا التعارض يجد صداه بقوة على المستوى الداخلي ما بين مؤيدين لحق المرأة وعلى رأسهم السلطة الحاكمة ومعارضين أو متحفظين على هذا الحق وعلى رأسهم القوى القبلية وبعض أجنحة التيار الإسلامي.

ويلاحظ ان الكويت لا تعاني من وطأة ضغوط خارجية قوية بشأن الحريات والمسألة الديمقراطية، فلديها تجربة ثرية وآخذة في التطور الإيجابي مقارنة بجيرانها.

وإذا كانت الكويت لا تواجه ضغوطا بشأن الحريات العامة والديمقراطية فإنها تواجه ضغوطا من نوع آخر آتية من النظام العالمي المسيطر وفرضتها المتغيرات الإقليمية وبخاصة بعد زوال نظام صدام حسين، ويتعين على مختلف الأطراف السياسية الكويتية أن تحدد موقفها منها بوضوح وفي مقدمتها مستقبل العلاقة مع العراق الجديد، والموقف من تطورات القضية

الفلسطينية، وقضية التطبيع مع إسرائيل، والعلاقات الإستراتيجية مع القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

وبصدد احتمالات تطور الخطاب السياسي الكويتي تجاه تلك القضايا الخارجية ثم عدة سيناريوهات متوقعة تتمثل في الآتي(٤٦):

١ - الاتجاه نحو إعادة التركيز على القضية الفلسطينية لأنها تقع في قلب أي خطاب عربي إسلامي يهدف لتوسيع قواعده الجماهيرية، ومن ثم يحافظ على شرعيته ويبرهن على الوفاء لمبادئه والتزامه بمسؤولياته تجاه القضية الأولى للعرب والمسلمين .

٢ - الارتباط أكثر فأكثر بأهداف النظام العالمي المسيطر بما يتضمنه ذلك من مخاطر الانجراف في تيار السياسة الأميركية والتورط في معاداة أعدائها دون أن يكون للكويت في ذلك ناقة ولا جمل. وسيقود اقترابها من هذا الاحتمال إلى إبعادها عن "بحرها العربي" في مستواه الشعبي الجماهيري على الأقل .

٣ - العزلة والانكفاء على الذات والانشغال بالهموم والقضايا الداخلية، وخاصة مع زيادة شعور النخب الفكرية والسياسية بأن الأولوية يجب أن تعطى لإصلاح الداخل وتدارك ما فات لتعود الكويت "جوهرة الخليج" مثلما كانت في السابق .

٤ - المزج بين هموم الداخل وتحديات الخارج ومحاولة كسب مزايا كل منهما وتجنب سلبياتهما في الوقت نفسه .

ولا شك في أن لكل من السيناريوهات الأربعة مبررات وفوائد إلى جانبها سلبيات ومخاطر، وأن السير في أي منها سيلقي بنتائج مباشرة وغير مباشرة على مسيرة التطور الديمقراطي في الكويت. ويبقي التحدي ماثلاً أمام القوى السياسية والتيارات الفكرية في قدرتها على اختيار البديل الأفضل حتى وإن كان هو الأصعب من منظور الالتزام الوطني والقومي والإسلامي، وعندما تنجح في هذا الاختيار حينها يمكن القول إن الديمقراطية الكويتية حاكمة بذاتها وليست محكومة بغيرها، إلا ان ذلك لايعني انها تسير بمعزل عن الضغوطات الخارجية، وسرعة تفاعلها مع هذه الضغوطات.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن الوصول الى بعض النتائج التي تفسر لنا اسباب الاخفاق الديمقراطي في الكويت على الرغم من الطول النسبي لمدة الأخذ بالتجربة البرلمانية وكما يأتي:

١- التحالف التاريخي بين كل من السلطة الحاكمة والنخب التقليدية ومن أهمها النخب التجارية والقبلية، ومباركة النخبة الحاكمة هذا الاقتران الذي نتج عنه تحقيق حد أدنى من الديمقراطية داخل هذه الشرائح عبر ما أسماه البعض "بالديمقراطية القبلية"، كما أسهم الإنفاق الحكومي في تعاظم مركزية السلطة الحاكمة وضمان هيمنتها على صنع القرار، و محاولة احتواء المعارضة وعقد تحالفات مؤقتة معها على حساب القوى الأخرى بما يضمن لها اليد الطولى في إدارة دفة الأمور.

٢- عدم الايمان الحقيقي بقيم الديمقراطية من قبل القوى السياسية بمختلف تكويناتها وانتماءتها الفكرية والعقدية، ودليل ذلك تأخر منح المرأة حقوقها السياسية ، وتأخر دخولها البرلمان الى عام ٢٠٠٩ .

٣- سيطرة الموروث القبلي بما فيه من قيم وعادات وتقاليد على مسار العملية السياسية سواء في بنية المؤسسة السياسية الحاكمة ام على مستوى التمثيل الشعبي في مجلس الامة.

٤- ونتيجة لما تقدم انعكس الامر على غياب وضعف مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن ان تتوسط بين الحكومة والمجتمع ، ومن ثم تؤثر ايجابا في بنية المؤسسة التشريعية – مجلس الامة – الامر الذي ينعكس على اداء السلطة الحاكمة ويحكم سير العلاقة بين الحكومة والبرلمان، بل انخرطت مؤسسات الجتمع المدني في حالة وجودها في التعبئة القبلية ، او في الاقل ضعف اداؤها تجاه طغيان النزعة القبلية، مما اعاق توسطها بين الحكومة والبرلمان، فكانت المحصلة ضعف اداء المؤسسة التمثيلية امام المؤسسة التنفيذية .

الهوامش[٤٧]

[١]) ابراهيم بيومي غانم ، الحياة السياسية في الكويت بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث ، مكتبة الوطن، د.م ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥.

[٢]) ابراهيم بيومي غانم ، المصدر السابق ، ص٣٧

[٣]) عبدالله الحمد و عبد الحميد بدر الدين ، المشهد السياسي والقوى السياسية في الكويت ، المنتدى للنشر والتوزيع ، الكويت ،٢٠٠٢،ص٤٦

[٤]) المصدر نفسه ، ص ٤٨

[٥]) عبدالله النفيسي ، ملامح الخريطة السياسية الكويتية ، دار الوطن ، د.م ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٣.

[٦]) المصدر نفسه ، ص٥٤

[٧])) المصدر نفسه ، ص٥٦

[٨]) عبدالله الحمد و عبد الحميد بدرالدين ، مصدر سابق، ص٦٣

[٩])) المصدر نفسه ، ص٦٤، وكذلك انظر عبدالله فهد النفيسي ، مصدر سابق ، ص٥٧

[١٠]) مجلس الامة الكويتي ، شبكة المعلومات الدولية ، **http://ar.wikipedia.org/**

[١١]) ابراهيم بيومي غانم ، مصدر سابق ، ص ٤٢.

[١٢]).عبد الحميد بدر الدين، الحياة البرلمانية الكويتية بين الامس واليوم، وكالة الانباء الكويتية (كونا). شبكة المعلومات الدولية

[١٣])جبار اسماعيل عبد، النظام السياسي الكويتي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الساسية - جامعة بغداد، ص١١٨ -١١٩

[١٤])ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت٢٠٠١، ص٢٠٠

[١٥]) م (٥٦) دستور دولة الكويت.

[١٦])المواد (٥٨ ،٥٥، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١) دستور دولة الكويت.

[١٧])م(٨٠) دستور دولة الكويت

[١٨])نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، د.ن، بغداد ١٩٦٨، ص٣٢٠

[١٩]) يوسف حسن داود، الكويت دراسة في تجربة الممارسة السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ص١١١

[٢٠])ثناء فؤاد عبدالله، المصدر نفسه ص٢٠١

[٢١])السعيد، المصدر نفسه، ص٣٣٧ - ٣٤٠، وانظر دستور دولة الكويت المواد (٦، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٧٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧)

[٢٢])فاخر السلطان، نواب الصراخ: والاسباب الحقيقية للازمة السياسية في الكويت، شبكة المعلومات الدولية. www.metransparent.com

[٢٣])يوسف حسن داود، المصدر نفسه، ص٣٠

[٢٤])فاخر السلطان، المصدر السابق

[٢٥])) ابراهيم بيومي غانم ، مصدر سابق ، ص٤٣.

[٢٦]) عبد الحميد بدر الدين، مصدر سابق

[٢٧]) سعيد حسين المنوفي ، الحياة السياسية في دول الجزيرة العربية ، الغزالي ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢١٣

[٢٨])) المصدر نفسه ، ص١٩٨

[٢٩]) بركات سليم ، مجتمعات الجزيرة العربية ، مكتبة المنار للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٩،ص٢٣٤

[٣٠]) ابراهيم بيومي غانم ، مصدر سابق ،ص ٧٥

[٣١])) المصدر نفسه ،ص ٧٩-٨١

[٣٢]) فاخر السلطان، مصدر سابق.

[٣٣]) بركات سليم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦

[٣٤]) سلوى الجسار، دور المرأة في مجتمع الخليج العربي ، مركز الدراسات المجتمعية ، الدوحة ، ٢٠٠٢، ص١٢٦-١٢٧

[٣٥]) انظر عبدالله فهد النفيسي،الانتخابات الكويتية ، الجزء الاول ، ، برنامج بلا حدود ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع قناة الجزيرة الفضائية

[٣٦]) احمد عبد الكريم المحجوب ، العمل السياسي بين التحليل والتحريم ، النهضة للتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٠٢

[٣٧]) المصدر نفسه ،ص ١٠٣

[٣٨]) عبد الرحمن عبد الخالق ، شرعية العمل البرلماني، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩، ص ٦٧

[٣٩]) عبدالله العنزي، فتاوى في العمل السياسيي ، ابن حزم ، الكويت ، ط٢ ، ٢٠٠٥ ،ص٣٢

[٤٠]) سلوى الجسار ، مصدر سابق ، ص١٣٥

[٤١]) ليلى الشافعي، مقابلة مع مرشحات مجلس الامة ، جريدة الانباء ، **http://www.alanba.com.kw**

[٤٢]) ابراهيم بيومي غانم ، مصدر سابق ،ص١٢٦

[٤٣]) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ ، وانظر سعيد حسين المنوفي مصدر سابق ، ص ٢٥٠

[٤٤]) سعيد حسين المنوفي مصدر سابق ، ص ٢٥٤

[٤٥]) ابراهيم بيومي غانم ، مصدر سابق ،ص١٤٠

[٤٦]) لمزيد من التفاصيل انظر غسان بلحاج ، الثابت والمتغير الوطني والاقليمي في المنطقة العربية بعد ٢٠٠٣ ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ٢٠٠٨ ،ص ١٢٠-١٥٥

المصادر:

الوثائق:

١- الدستور الكويتي

الكتب:

٢ - ابراهيم بيومي غانم ، الحياة السياسية في الكويت بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث ، مكتبة الوطن ، د.م ، ٢٠٠٧.

٢- احمد عبد الكريم المحجوب، العمل السياسي بين التحليل والتحريم، النهضة للتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤

٣- بركات سليم ، مجتمعات الجزيرة العربية، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩

٤- ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحة العربية، بيروت٢٠٠١

٥- سعيد حسين المنوفي ، الحياة السياسية في دول الجزيرة العربية، الغزالي، القاهرة، ٢٠٠٧

٦- سلوى الجسار، دور المرأة في مجتمع الخليج العربي، مركز الدراسات المجتمعية، الدوحة ، ٢٠٠٢

٧- عبدالله الحمد و عبد الحميد بدر الدين، المشهد السياسي والقوى السياسية في الكويت ، المنتدى للنشر والتوزيع ، الكويت ،٢٠٠٢

٨- عبد الرحمن عبد الخالق ، شرعية العمل البرلماني، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩

١٠ - عبدالله العنزي، فتاوى في العمل السياسيي ، ابن حزم ، الكويت ، ط٢ ، ٢٠٠٥

١١ - عبدالله النفيسي ، ملامح الخريطة السياسية الكويتية ، دار الوطن، د.م، ٢٠٠٢

١٢ - غسان بلحاج ، الثابت والمتغير الوطني والاقليمي في المنطقة العربية بعد ٢٠٠٣، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ٢٠٠٨

١٣ - نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، د.ن، بغداد ١٩٦٨

الرسائل والاطاريح الجامعية:

١٤ - يوسف حسن داود، الكويت دراسة في تجربة الممارسة السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ١٩٨٩

١٥ - جبار اسماعيل عبد، النظام السياسي الكويتي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الساسية - جامعة بغداد ٢٠٠٦

شبكة المعلومات الدولية

١٦ - عبد الحميد بدر الدين، الحياة البرلمانية الكويتية بين الامس واليوم، وكالة الانباء الكويتية (كونا). شبكة المعلومات الدولية

١٧ - عبدالله فهد النفيسي،الانتخابات الكويتية ، الجزء الاول ، ، برنامج بلا حدود ، شبكة المعلومات الدولية ، موقع قناة الجزيرة الفضائية

١٨ - فاخر السلطان، نواب الصراخ: والاسباب الحقيقية للازمة السياسية في الكويت، شبكة المعلومات الدولية. www.metransparent.com

١٩ - ليلى الشافعي، مقابلة مع مرشحات مجلس الامة ، جريدة الانباء ، **http://www.alanba.com.kw**

٢٠ - مجلس الامة الكويتي، شبكة المعلومات الدولية، **http://ar.wikipedia.org/**

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.